الدولي»، وهذا الوضع يمكن استخلاصه ضمنا من الصلاحيات الأساسية التي اعطيت لها في الميثاق[٣٥].

(ب) الهيئات الاقليمية

١ - اجراءات تأسيسها

لقد شهد العالم ظهور حركات وطنية التزمت بأهداف سياسية مؤداها قلب نظام الحكم القائم وتأسيس سلطتها هي كبديل. والسلطة المستهدفة بالثورة قد تكون سلطة وطنية أو أجنبية (مثل سلطات الاحتلال أو سلطات حكم استعماري).

ان الهيئة الاقليمية، في هذا المجال، تتألف من مجموعة من الأفراد، وليست دولاً. ان الهيئة الاقليمية عادة تتمثل في وجود نخبة تعلن عن نفسها بنفسها وتدعي أنها الممثل الواقعي للشعب الذي تنتمي اليه[٣٦]. فهي لا تؤسس بارادة دول ولا باتفاقيات ثنائية او جماعية. اما السمة الأخرى للهيئة الاقليمية، فهي أنها تنتمي الى اقليم محدد تستهدف اقامة سلطتها عليه. والنخبة عادة تدّعي الوصاية على عنصري الشعب والاقليم في آن واحد.

٢ - الاعتراف بها في القانون الدولي

ان اعتراف الدول بالهيئة الاقليمية هو، في الواقع، اعتراف غير منشىء لها. انه اعتراف يشبه إلى حد بعيد، اعتراف الدول بالدول أو الحكومات الجديدة[٣٧]. تاريخياً، كان الاعتراف بالثوار في حرب أهلية ما، يعني أن الدول المعترفة سوف تلتزم بمبادىء الحياد[٣٨]. اما في العصر الحديث، فان الاعتراف بالحركات الثورية يعني ان الدول المعترفة اما أنها تؤيد مثل هذه الحركات أو انها تقر بوجود حقيقة ثابتة[٣٩]. فمثلا، قامت في اوروبا، في اعقاب الغزو النازي، مجموعة من حكومات المنفى اتخذت لندن مقراً لها. وقد اعترفت دول عديدة بهذه الحكومات ومنحتها وضعا ديبلوماسياً معيناً[٤٠]. فقد قامت الولايات المتحدة – على سبيل المثال – بندب سفيرها لدى بولندا بأن يكون أيضا ممثلها الديبلوماسي لحكومة المنفى لكل من بلجيكا، وهولندا والنرويج ويوغوسلافيا[٤١]. كما وافقت حكومة الولايات المتحدة مع ممثل الجنرال ديغول، رئيس الهيئة الوطنية لفرنسا الحرة «على منح الاسطول البحري التابع لفرنسا الحرة حق دخول الموانىء البحرية الاميركية واجراء التصليحات اللازمة، وذلك على قدم المساواة مع السفن الحربية البريطانية...»[٤٢].

ان حركات المقاومة التي خاضت حروب التحرير ضد الاحتلال النازي قد اعتبرت من أشخاص القانون الدولي[٤٣]. هناك نصوص عديدة وردت في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ كانت قد صيغت للاعتراف بهذا الوضع القانوني. فقد أشارت الاتفاقية المتعلقة بأسرى الحرب الى «اعضاء القوات المسلحة النظامية التي تدين بالولاء الى حكومة أو سلطة غير معترف بها من قبل الدولة التي تحتفظ بأسرى الحرب»[٤٤]. ان كلمة «سلطة»، بالمقارنة مع كلمة «حكومة»، تدل بوضوح على أن الهيئة التي تنتمي تلك القوات المسلحة لها قد لا تكون بالضرورة «دولة».